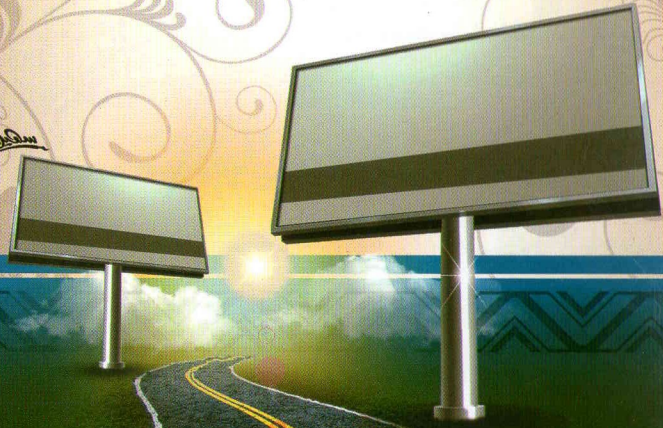


ضوابط الإعلان الإشهارى



دار الموقع

لفضيلة الشيخ
الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن
استاذ بطنية العلوم الاسلامية بجامعة الجزائر

www.ferkous.com
edition@ferkous.com

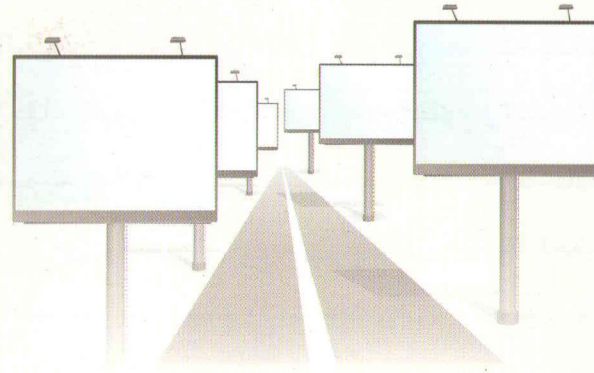
السادس: أن يحرص على أن يكون عقد الإعلان الإشهاري مستوفياً شروط عقد الإجارة، ومن جملتها: العلم بثمن الإجارة، ومُدَّتْها بين المتعاقدين، وأن يكون محل الإجارة منتفعاً به، ومقدور التسليم مع خلو العقد من الجهالة والغرر.

هذا ما بان لي من ضوابط الإعلان الإشهاري قصد المحافظة على سلامة أصل الإباحة والجواز.

والعلم عند الله تعالى، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وإخوانه إلى يوم الدين، وسلم تسليماً.

الجزائر في: ٢٦ شعبان ١٤٢٩ هـ

الموافق ل: ٢٧ أوت ٢٠٠٨ م



بالتحقير لأصنافها، والتهوين لأوصافها، والذم لحسنها، كل ذلك لتحقيق مصالحه المادية على حساب مصالح غيره من التجار، لقوله ﷺ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»^(٥)، ولقوله ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ»^(٦).

الخامس: أن يجتنب التفرير بالمستهلكين عن طريق استغلال التشابه في الاسم التجاري أو في العلامة التجارية، سواء وقع التشابه في التسمية موافقةً، أو تعمده بسوء نيته، ليتغنى من ورائها إيهام المستهلكين والزبائن بأنها هي ابضائع المشهورة في الأسواق، أو المماثلة لها في الجودة والإتقان ليقع المستهلك فريسة التضليل والإيهام، وهو مخالف لقوله ﷺ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ، قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَيِّمَةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَتِهِمْ»^(٧) الحديث.

(٥) أخرجه ابن ماجه في «الأحكام» باب من بنى في حق ما يضر بجاره (٢٣٤٠)، وأحمد في «مسنده» (٢٣٤٦٢)، من حديث عباد بن الصامت رضي الله عنه. والحديث صححه الألباني في «إرواء الغليل» (٨٩٦).

(٦) أخرجه البخاري في «الإيمان» باب من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه (١٣)، ومسلم في «الإيمان» (١٧٠)، من حديث أنس رضي الله عنه.

(٧) أخرجه مسلم في «الإيمان» (٢٠٥)، وأبو داود في «الأدب» باب في النصيحة (٤٩٤٦)، والترمذي في «البر والصلة» باب ما جاء في النصيحة (١٩٢٦)، والنسائي في «البيعة» باب النصيحة للإمام (٤٢١٤)، وأحمد في «مسنده» (١٧٤٠٣)، من حديث تميم الداري رضي الله عنه.

السؤال:

مما لا يخفى أن الإعلام التجاري - في إطار المنافسة التجارية - قد أضحى في عصرنا الحالي وسيلة أساسية للتعريف بالسلع والبضائع والخدمات، والسؤال الذي يفرض نفسه: ما حكم تصميم الإعلانات الإشهارية؟ وكذا عرض اللوحات الإشهارية في مختلف الأماكن والمحطات في الطرقات والقطارات والحافلات وغيرها؟ أفيدونا جزاكم الله خيراً.

الجواب:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على من أرسله الله رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه وإخوانه إلى يوم الدين، أما بعد:

فالإعلانات الإشهارية سواء كانت تجارية أو غير تجارية تدخل في قسم المعاملات والعادات، والأصل فيها الإباحة والجواز ما لم يقترن بها محظور شرعي ينقل الحكم إلى المنع، ويمكن أن يحافظ الإعلان الإشهاري على حكم الإباحة والحل إذا ما انضبط بجملة من الشروط، تظهر على الوجه التالي:

الأول: أن يكون الإعلان الإشهاري مباحاً في حد ذاته، خالياً من الدعايات المبتذلة التي تنافي الأحكام الشرعية،

والأخلاق والقيم الإسلامية وأدابها، فلا يجوز تصميم الإعلانات التي تحتوي على الصور المثيرة للغرائز والشهوات، كعرض صور النساء المتبرجات والعاريات، وعموم الأفلام الماجنة والمثيرة، ولا للنوادي الليلية والحفلات المنكرة، وكتب أهل الفساد والفجور والضلال، ولا يجوز الترويج للخمر والدخان والمخدرات وغيرها، ولا لنوادي القمار والرهان سواء كان رياضياً أو غير رياضي، ويجب تجنبها سواء كانت مصحوبة بموسيقى أو خالية منها.

فالحاصل: أن كل وسيلة أبطلها الشرع وذمها لفسادها وإفسادها للدين والخلق فهي محرمة، والتعاون عليها محرّم بنص قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا

الثاني: أن يتحرى المعلن الصدق والأمانة في عرض السلع والخدمات، فلا يصور الأمر على غير حقيقته بالكذب وإخفاء العيوب، أو بالمبالغة في حجم المنتج والسلع المراد تصميم إعلان ونشره، أو بتضخيم محاسنه للمستهلك أو الزبون، فالواجب أن يكون الإعلان مطابقاً لحقيقة ما يعرضه من السلع والمنتجات والخدمات على وجه الصدق والأمانة، لوجوب التحلي بالصدق وهو سبب

البركة، وحرمة الكذب وكتمان العيوب، لأنه علة الكساد والمحق، قال عليه السلام: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا - أَوْ قَالَ: حَتَّى يَتَفَرَّقَا - فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَذَبَا وَكَتَمَا مُحِقَتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا»^(١).

الثالث: ومن هذا القبيل لا يجوز إشاعة إعلان إشهاري فيه غش وخداع، ولا تهويل ما فيه مكر وتزوير، ولا إيهام ما فيه تدليس لقوله عليه السلام: «مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا، وَالْمَكْرُ وَالْخِدَاعُ فِي النَّارِ»^(٢)، ولقوله عليه السلام: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، وَلَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ بَاعَ مِنْ أَخِيهِ بَيْعًا فِيهِ عَيْبٌ إِلَّا بَيَّنَّهُ لَهُ»^(٣)، ولقوله عليه السلام: «مَنْ أَسَارَ عَلَى أَخِيهِ بِأَمْرٍ يَعْلَمُ أَنَّ الرُّشْدَ فِي غَيْرِهِ فَقَدْ خَانَ»^(٤).

الرابع: أن لا ينعكس إعلانه الإشهاري سلباً على غيره من التجار، بحيث يحدث ضرراً بمنتهجاتهم وسلهم

(١) أخرجه البخاري في «البيوع» باب إذا بين البيعان ثم يكتما ونصحا (١٩٧٣)، ومسلم في «البيوع» (٢٨٥٨)، من حديث حكيم بن حزام رضي الله عنه.

(٢) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٥٦٧)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. والحديث صححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١٠٥٨).

(٣) أخرجه ابن ماجه في «التجارات» باب من باع عيباً فليبيته (٢٢٤٦)، والحاكم في «المستدرک» (٢١٥٢)، من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه. وأخرجه أحمد في «مسنده» (١٥٥٨٢)، من حديث واثلة بن الأسقع رضي الله عنه. والحديث حسنه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٣٦٤/٤)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٦٧٠٥).

(٤) أخرجه أبو داود في «العلم» باب التوقي في الفتيا (٣٦٥٧)، والحاكم في «المستدرک» (٣٥٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. والحديث حسنه الألباني في «صحيح الجامع» (٦٠٦٨).